2000/12/28-0003-2
العميد الركن امين

السفير ٢٠٠٠/١٢/٢٨

الاهالي يتقبلون ما تتوصل اليه اذا تم استجواب الخاطفين

لجنة تحقيق لاستقصاء مصير ١٧ ألف مخطوف
خطوة أساسية لا تنفي ضرورة تعديل قانون التوفية

كتبت مي عبود ابي عقل:

هل تكون بداية النهاية؟ وهل هي خطوة في طريق الخروج من نفق الحيرة والالم والعذاب؟ وهل سيعرف الاهالي مصير ابنائهم وازواجهم وابنائهم المفقودين والمخطوفين منذ نحو عشرين عاما؟

اخيرا، وبعد طول نضال واعتصامات وتظاهرات ونداءات قامت بها النسوة الامهات والزوجات والشقيقات طوال اعوام، بدأت الجمود تثمر، والصوت يصل الى آذان من يجب ان يسمع ويتحرك" الدولة.

فقد اصدر رئيس الحكومة سليم الحص يوم الجمعة الفائت القرار الرقم ٢٠٠٠/١٠ تاريخ ٢٠٠٠/١/٢١ القاضي بتشكيل "لجنة تحقيق رسمية لاستقصاء مصير جميع المفقودين والمخطوفين خلال مآسي الحرب وتحديد مصيرهم، على ان تقدم تقريرها الى رئيس الوزراء خلال ثلاثة اشهر من تاريخ صدور هذا القرار" وهكذا يكون قد تحقق المطلب الاساسي لـ"لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان".

١٧ الف مخطوف هو الرقم الادنى للمفقودين من لبنانيين او مقيمين على الاراضي اللبنانية بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠. ورغم انتهاء الحرب رسميا منذ عشرة اعوام، الا ان ايا من الحكومات المتعاقبة او احدا من المسؤولين الرسميين لم يكلف نفسه القيام بالمسؤولية واداء المهمة الرئيسية التي تقوم بها كل الدول في العالم اثر انتهاء الحروب والنزاعات على أراضيها، اي استقصاء مصير المفقودين. وكانت اللامبالاة والتجاهل السلاح المستعمل في محاولات الاحتواء والتدجين. وبقي الملف مقفلا اعواما. قد يبدو الامر طبيعيا اذا ادركنا ان الحكومات السابقة كانت تضم بعض وزراء اعتبروا في وقت من الاوقات مسؤولين عن اعمال الخطف او اعطوا الاوامر بتنفيذها، يوم كانت الميليشيات تسيطر على الشوارع. والامر نفسه ينسحب على نواب سابقين وحاليين.

بازاء هذا الاستخفاف بحياة فلذات اكبادهم وارباب عائلاتهم، تشكلت "لجنة اهالي المخطوفين"، عام ١٩٨٣ وقررت التحرك لابقاء الملف مفتوحا، ونزلت الامهات والنسوة الى الشوارع يتظاهرن ويرفعن الصوت حاملات على صدورهن وفي قلوبهن وعيونهن صور الاحباب الغائبين، يعتصمن امام القصر الجمهوري والمجلس النيابي والقصر الحكومي. لكن المسؤولين رفضوا مرارا مجرد استقبالهم والاستماع الى مأساتهم، بل كان رجال الدرك يعمدون الى ابعاد المتظاهرات، وكان عددهن احيانا لا يتجاوز العشرين، "حفاظا على امن الدولة وسلامتها".

مرة يتيمة قابل وفد من "لجنة اهالي المخطوفين" – الرؤساء الثلاثة الياس الهراوي ونبيه بري ورفيق الحريري عام ١٩٩٢، وقدم اليهم مشروع قانون يقضي بـ"اعلان وفاة جميع المفقودين والمخطوفين بين ١٩٧٥/٢/٢٦ و١٩٩٠/١٠/١٣، على ان يتم اعلان الوفاة بعد استقصاء السلطة التنفيذية وتحرّيها، في شكل جماعي، لما في ذلك من تعجيل حل المشاكل الناجمة في شكل خاص عن الخطف الذي شاع ابان الحرب".

هذا الملف بدا اقفاله ضرورياً بأي ثمن. وهكذا بدأ المسلسل: فإثر عملية تبادل مخطوفين بين "القوات اللبنانية" و"حزب الله" في وزارة الدفاع في ١٩٩١/٧/١٨، اعلن وزير الدفاع آنذاك ميشال المر انه "لم يعد هناك اي محتجز لدى اي حزب، والذين سلموا اليوم هم آخر المحتجزين". وبرز كلام آخر للرئيس عمر كرامي لدى استقباله ذوي المخطوفين عندما كان رئيساً للوزراء، مفاده "ان الدولة سألت جميع الاحزاب والميليشيات عن وجود محتجزين او باقين لديها، فنفت كلها الأمر".

وفي ٣١ كانون الثاني ١٩٩٥ صرح الرئيس نبيه بري خلال استقباله "لجنة المتابعة لدعم المعتقلين اللبنانيين في سجون العدو الصهيوني": "امهاتنا واخواتنا المفقودين في الداخل، قد يكون كلامي لا يريحكم، ولكن اريد ان اتكلم بصراحة. في رأيي، وبحسب المعلومات التي لدي، اذا لم يظهر المخطوف في لبنان فمعنى ذلك انه استشهد!".

الصاعقة

وتوج الامر دستورياً باصدار المجلس النيابي عام ١٩٩٥ القانون الرقم ٩٥/٤٣٤ تحت عنوان "الاصول الواجب اتباعها لاثبات وفاة المفقودين" الذي يتيح لمن يريد من عائلات المخطوفين توفيتهم ضمن شروط محددة وبعد تقديم دعاوى افرادية. ونزل الامر كالصاعقة على الاهالي: فأي عاقل او اي ام او اي زوجة يمكنها ان تتقدم تلقائياً لتوفية حبيبها الغائب من دون اي اثبات على وفاته؟ اي عقل بل اي مشروع او دين او حس انساني يسمح بذلك؟ ولماذا تتمرب الدولة من مسؤولياتها وترمي هذه الكرة الحارقة والمؤلمة في ملعب الاهالي، بل في قلوبهم وأرواحهم؟

رفض الاهالي هذا القانون او الاعتراف به واستمروا في اعتصاماتهم وتوجهوا الى منظمة الامم المتحدة ومنظمات عالمية اخرى للدفاع عن حقوق الانسان، رافعين قضيتهم ومؤمنين بالقول المأثور "لا يموت حق وراءه مطالب".

اللامبالاة الرسمية حيال القضية قابلها من ناحية اخرى عدم اكتراث من فئات المجتمع المدني الاخرى، لذا تشكلت العام الفائت "لجنة اصدقاء اهالي المخطوفين والمفقودين" التي اخذت على عاتقها مهمة المساهمة في العمل الدؤوب الذي يقوم به اهالي المخطوفين ومساندتهم ودعمهم في تحقيق مطالبهم، وتوسيع حلقة الاصدقاء لتطاول المجتمع في كل فئاته وتحفيزه وتوعيته على هذه القضية، والضغط على الدولة للقيام بمسؤولياتها في هذا الملف. وفي ١٩٩٩/١٠/٢٩ تم اطلاق حملة "من حقنا ان نعرف" تحت شعار: "١٧ الف مخطوف هم اولادك يا دولة، من حقنا ان نعرف مصيرهم"، وكل اربعاء يتجمعون امام مقر مجلس الوزراء في المتحف حاملين الشعارات والمطالب... والصور.

ووجهوا كذلك كتاباً مفتوحاً الى رئيس الجمهورية اميل لحود، يتضمن المطالب الآتية: "تطبيقا لشعار القانون فوق الجميع والعدالة للجميع، نتوجه اليكم بطلب اقرار مطالب لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين المحقة الآتية:

١- تشكيل لجنة تحقيق رسمية، مهمتها الاستقصاء الجدي عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين على الاراضي اللبنانية واعلان نتائج عملها في فترة لا تتجاوز السنة من تاريخ تشكيلها.

٢- اقرار مشروع رعاية اجتماعية لذوي المخطوفين والمفقودين.

٣- اعلان يوم ١٣ نيسان من كل سنة يوم الذاكرة والمخطوف واقامة نصب تذكاري يرمز الى المخطوف تخليدا لكل ضحايا الحرب وادانة ماثلة لجرائمها".

ويتم حاليا جمع التواقيع عليه، وترسل يوميا الى القصر الجمهوري. وقد طلبت اللجنة موعدا من رئيس الجمهورية، ولا تزال في انتظار تحديده.

مذكرة وقرار

وسبق اطلاق الحملة استقبال الرئيس سليم الحص لوفد من "لجنة اهالي المخطوفين" وتسلمه مذكرة بمطالبهم. وأكد مصدر عسكري رفيع لـ"النهار" انه "تسلم قبل نحو شهر من الرئيس الحص ملفا في شأن المخطوفين في لبنان، وطلب اليه البدء بأعمال الاستقصاء والتحري".

وبالفعل، باشرت عناصر التحري وقوى الامن الداخلي، منذ ذلك الوقت تنفيذ المهمة، وتوجهوا الى منازل المخطوفين مزودين لوائح تحمل اسماء المخطوفين وتاريخ الخطف ومكانه، واستمارات مفصلة أعدتها اللجنة ووضعتها في تصرف رئاسة مجلس الوزراء.

ويطرح المحققون اسئلة على العائلات حول المخطوفين وظروف الخطف ومكان الحادثة وزمانها، ومن يتهمون او بمن يشكون، الى جانب السؤال عن الوضع العائلي للمخطوف، مع الاشارة الى ان الادراج في وزارة الداخلية تضم ملفات واستمارات وضعت ايام الوزير سامي الخطيب.

وأمس أتت الخطوة الحكومية التي أعلنت رسميا اعادة فتح ملف المفقودين والمخطوفين، تمهيدا لاقفاله انسانيا ومدنيا كما يليق بكرامة المواطن والانسان.

ما رأي آمالي المخطوفين في هذه الخطوة؟ وهل يقبلون بالنتائج التي ستعلن مهما كانت؟ رئيسة اللجنة السيدة وداد حلواني أكدت باسم أمالي المخطوفين "ان الحملة أعطت ثمارها أخيرا. وكانت النتيجة انه للمرة الاولى يؤخذ قرار رسمي بتشكيل لجنة استقصاء وتحر، ويعلن اسم رئيسها وتحدد مهمتها وتعطى مهلة زمنية محددة لاعطاء تقريرها، مما يظهر جدية الحكومة في التعاطي مع قضيتنا. انها خطوة ايجابية، ونعتبرها مدخلا حقيقيا لحل مطلبنا الاساسي، اي كشف مصير مخطوفينا. لكننا لن ننسى طبعا المطالب الاخرى التي تقضي باقرار مشروع رعاية اجتماعية لذوي المخطوفين وتعديل القانون رقم ٤٣٤ واعلان ١٣ نيسان يوم المخطوف في لبنان".

وعما اذا كان الامالي سيقبلون نتيجة التقرير مهما كانت، قالت حلواني "اننا سنقبل النتائج مهما كانت اذا اطلعنا على التقرير واقتنعنا بأنه موضوعي وحقيقي وليس شكليا، وان المعنيين حققوا مع الخاطفين والمسؤولين عن الخطف من اشخاص وأحزاب، ولم يكتفوا بالتحقيق مع الاهالي وملء الاستمارات. نريد ان نعرف الآلية التي يتم العمل على أساسها. نحن ملوّعون، وصار لنا زمان في الشوارع. أمنيتنا ان نرتاح ونتيقن من مصير أحبائنا مهما كان".

وأعلنت حلواني أخيرا ان اللجنة ألغت اعتصامها يوم امس امام مقر مجلس الوزراء لمرة واحدة فقط، "تقديرا لهذه الخطوة الايجابية، وسنستأنف الاسبوع المقبل".